

سياسة وإجراءات الإبلاغ عن الممارسات المخالفة

جمعية مترجمي لغة الإشارة

2025



الفصل الأول: أحكام عامة

المادة الأولى: مقدمة

تللزم الجمعية بأعلى المعايير الخاصة بالدوكمة والامانة والمصداقية والمساءلة، وتعمل على بناء بيئة عمل على اساس الشفافية والتواصل بحيث يكون جميع افرادها قادرين على التواصل مع اداره الجمعية في اي حالات قد يعتقدون انها قد تحتوي على مخالفات للقوانين والأنظمة والسياسات

المادة الثانية: اهداف السياسة

تهدف هذه السياسة إلى:

- تيسير إبلاغ أصحاب المصالح (بمن فيهم العاملون) بما قد يصدر عن الإدارة التنفيذية من تصرفات أو ممارسات تخالف الأنظمة واللوائح والقواعد المرعية أو تثير الريبة في القوائم المالية أو أنظمة الرقابة الداخلية أو غيرها، سواء أكانت تلك التصرفات أو الممارسات في مواجهتهم أم لم تكن، وإجراء التحقيق اللازم بشأنها.
- تقديم وسيلة سرية لأصحاب المصالح بغرض الإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة.
- حماية الأفراد المبلغين بحسن نية عن هذه الأمور.

المادة الثالثة: نطاق تطبيق السياسة

تطبق هذه السياسة على أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية لمترجمي لغة الإشارة وعلى كافة الراغبين في الترشح للعضوية في مجلس الإدارة.

المادة الرابعة: اعداد الوثيقة

تم الاستناد في اعداد هذه الوثيقة على الأنظمة واللوائح التالية:

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (61) وتاريخ 18/02/1437هـ اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية 1437هـ



المادة الخامسة: التعريفات

النظام: نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

الوزارة: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

الوزير: وزير العمل والتنمية الاجتماعية.

الجمعية: الجمعية السعودية لمترجمي لغة الاشارة

جلس الإدارة: مجلس إدارة الجمعية

اللائحة: اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية



الفصل الثاني: اجراءات البلاغ

المادة السادسة: المخالفات

تشجع وتساعد هذه السياسة على التبليغ عن أي ممارسات مخالفة في حال توافر اسباب معقولة، بطريقة صحيحة وبدون خوف وفي وقت مناسب.

تشمل المخالفات التي يتوجب التبليغ عنها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- عدم الالتزام بالسياسات وأنظمة وقواعد الرقابة الداخلية أو تطبيقها بصورة غير صحيحة.
- الاحتيال (بما في ذلك إضاعة، إخفاء أو إتلاف الوثائق الرسمية).
- عدم الافصاح عن حالات تعارض المصالح.
- الافصاح عن معلومات سرية بطريقة غير قانونية.
- السلوكات غير القانونية والرشوة والفساد.
- الجرائم الجنائية.
- التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الاعاقة أو العمر.
- انتهاك قواعد السلوك المهني والسلوك الغير اخلاقي.
- انتهاك قواعد السلوك المالية السعودية.
- الالخلال بأية التزامات قانونية او تشريعية او متطلبات تنظيمية داخلية او التي تشكل خطرا على الصحة او السلامة البيئية.

المادة السابعة: اجراءات البلاغ

- يجب على أي شخص يبلغ عن أي مخالفة يتم الكشف عنها أو يشتبه فيها أن يتصرف بحسن نية وأن يكون لديه أسباب معقولة للاعتقاد بوجود مخالفة في المعلومات التي يقدمها.
- ان أي عامل أو طرف خارجي علم أو يعلم بوقوع تصرفات أو ممارسات تخالف الأنظمة واللوائح والقواعد المرعية أو تثير الريبة في القوائم المالية أو أنظمة الرقابة الداخلية أو غيرها يكون مسؤولا عن البلاغ عن هذه المخالفة.
- يحظر البلاغ عن شكاوى زائفة وكيدية بموجب هذه السياسة وإذا تبين ان الشكوى كيدية او زائفة فإنها قد تعرض صاحبها للمساءلة القانونية حسب الأنظمة والقوانين المتبعة.
- تحمي الجمعية حقوق الشخص المبلغ عنه والذي يبقى بريئا حتى تثبت ادانته بالنظام او بالتحقيقات الداخلية.



المادة الثامنة: مسؤولية تطبيق السياسة

يتولى مجلس الإدارة وضع ما يلزم من سياسات أو إجراءات يتبعها أصحاب المصالح في تقديم شكاوهم أو الإبلاغ عن الممارسات المخالفة، ويقوم بتفويض مسؤولية الاتساع على عليها وعلى تنفيذها عن طريق تكليف شخص مختص بتلقي شكاوى أو بلاغات أصحاب المصالح والتعامل معها.

المادة التاسعة: تلقي الشكاوى والبلاغات

يمكن تقديم الشكاوى والبلاغات عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالخط الساخن ويمكن أيضا تقديم البلاغ بشكل سري عن طريق خط البلاغ المتاح على الموقع الإلكتروني الخاص بالجمعية.

يجب أن يحتوي البلاغ على ما يلي:

- تفاصيل عن الحالة المشتبه بها.
- المستندات الداعمة في حال توافرها.
- التاريخ والوقت والفترة المتعلقة بالحالة.
- أسماء الأفراد الذين لهم صلة بالحالة.
- أيه تفاصيل أخرى ذات علاقة.

سوف يتم تلقي الشكاوى من قبل الجهة المختصة بتلقي الشكاوى التي تم تعيينها من قبل الجمعية لهذا الغرض.



المادة العاشرة: التحقيقات

سوف يتم التحقيق في الحالات المبلغ عنها بشكل كامل وعادل وسريع وسري واتخاذ التدابير المناسبة بشأنها وبما يتماشى مع قوانين وأنظمة المملكة العربية السعودية ذات الصلة ووفقا للإجراءات التالية:

يتولى الشخص المختص في تلقي البلاغات استلام جميع البلاغات والقرار بذلك والقيام بفحصها وفحص المستندات المرفقة إن وجدت والتأكد من مدى صحته وانه قد تم بحسن نية ودرجة أهميته واتخاذ الترتيبات المناسبة وبدء التحقيق فيه، وتعتمد فترة نطاق الفحص والتأكد من صحة البلاغ على محتوى البلاغ وموضوعة.

مع مراعاة اعداد تقييم أولي للبلاغ لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب تدعو الى عمل تحقيق مفصل أو ما إذا كان البلاغ كيدي ويستند على معلومات باطله أو غير صحيحة واستشارة الأشخاص المختصين بمحل البلاغ

واستنادا الى هذا التقييم الاولى يتولى الشخص المختص أيضا اكمال الاجراءات أما ان يتم اغلاق البلاغ أو اجراء تحقيق مفصل مع مراعاة في جميع الأحوال عمل تقرير مفصل يقدم الى مجلس الإدارة والإدارة العليا عن الحالة الواردة بالبلاغ حسب طبيعة المخالفة ومدى جسامتها من اجل اتخاذ القرار بالإجراءات الازم اتخاذها.

وفي حالة عدم الرضا عن نتائج التحقيق يجب على المبلغ عن المخالفات أن يكتب مباشرة مجلس إدارة الجمعية مفصلا عن المخالفة او المخالفات والذي بدوره يقوم بإعادة التحقيق في الواقعه واتخاذ مايلزم من اجراءات.



المادة الحادية عشر: حماية المبلغين عن المخالفات

تعهد الجمعية ممثلة بمجلس ادارتها بما يلي:

- لن تتخذ ايه اجراءات عقابية ضد أي شخص سواء كان يعمل داخلياً أو من اصحاب المصالح ان قام بالإبلاغ بحسن نية عن مخالفة أو شكوك تم ارتكابها.
- لن تتسامح الجمعية مع أي شخص يعمل في الجمعية قام ببلاغ كيدي عن مخالفة يحاول من خلاله معاقبة أو الحق الضرر بأي طرف.

المادة الثانية عشر: سرية المعلومات وسرية الهوية

تدرك الجمعية أن بعض المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها بموجب هذه السياسة حساسة وسرية للغاية وأن اغلب المبلغون يفضلون عدم الإفصاح عن هويتهم عند الإبلاغ، لذا تضمن الجمعية بأن يتم التعامل مع جميع المخالفات المبلغ عنها بسرية تامة ولن يتم الكشف عن هوية مقدم البلاغ الا في الحالات التي تستوجب تحقيقاً خارجياً من قبل السلطات الحكومية في المملكة العربية السعودية ذات الصلة والتي تستدعي الحالة إلى الإفصاح عن هويتهم والمشاركة في التحقيق وسوف يتم بذل كل جهد كي لا يتعرض أي من المعنين الذين قاموا بالتبليغ بحسن نية عن أية مخاوف بموجب هذا الاجراء لأي ضرر وسوف يخضع جميع الذين يتعرضون للأشخاص المبلغين إلى إجراءات تأدبية بموجب هذه السياسة. وإذا انتهى التحقيق بموجب هذه الإجراءات إلى أن التبليغ قدم كان بهدف الكيد أو الاضرار أو بسوء نية أو بهدف تحقيق مكاسب شخصية سيخضع جميع المبلغون للإجراءات التأدبية، كما أن الأشخاص الذين يتبعون إجراءات أخرى للتبليغ دون اتباع ما ورد في هذه السياسة قد لا يحصلون على الحماية المذكورة أعلاه.



المادة الثالثة عشر: أحكام ختامية (مراجعة وتعديل هذه السياسة):

ي العمل بما جاء في هذه السياسة ويتم الالتزام به اعتباراً من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العمومية، ويتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية عند الحاجة، ويتم عرض أي تعديلات مقتضية على مجلس الإدارة، الذي يقوم بدراسة ومراجعة التعديلات المقترضة ويوصي بها للجمعية العمومية لاعتمادها.

المرفقات

نموذج التبليغ عن مخالفة

معلومات مقدم التبليغ (اختياري)	
	الاسم
	الصفة القانونية
	رقم الهاتف
	البريد الإلكتروني
معلومات المبلغ عنه (مرتكب المخالفة)	
	الاسم
	الصفة
	رقم الهاتف
	البريد الإلكتروني
التفاصيل	
	تفاصيل الحالة المشتبه بها
	تاريخ ارتكاب المخالفة
	مكان الحدوث
	أسماء المشتكين ومعلوماتهم
	المستندات الداعمة (إن وجدت)
	معلومات الشهود (إن وجد)
	أية تفاصيل أخرى



ضبط الوثيقة
اعتماد السياسة:

	الادارة المعنية
	صاحب الصلاحية
	التصويمات
	التوقيع
	تاريخ الاعتماد

سنبـ



جمعية مترجمي لغة الإشارة
SIGN LANGUAGE INTERPRETERS ASSOCIATION